الحوافز الإنتخابية بين التأييد و الرفض

بقلم: أ. د. طارق عبد الحافظ الزبيدي

جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

5 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

الانتخاب يعني الاختيار والانتقاء ، فانتخب الشئ أي اختاره، في الانظمة غير الديمقراطية (الانتخاب شكلي)، و في الانظمة الديمقراطية الهشة (الانتخاب مقيد)، و في الانظمة الديمقراطية الراسخة (الانتخاب حر)، بمعنى ان الانتخابات تجرى في جميع البلدان و الانظمة لغرض الحصول على الشرعية الحقيقية او الشرعية المصطنعة، اليوم جميع دول العالم المتقدم اخذت تتجه نحو ترسيخ الديمقراطية كونها اصبحت مؤشرا ايجابياً على التحول السلمي للسلطة ومظهرا حضارياً باعتبارها ممارسة فعلية لمشاركة حقيقية للمواطن فهي تتيح له حرية التعبير في اختيار من يمثله أو من ينوب عنه في التعبير عن مصالحه والدفاع عنها وتبين قدرته على ممارسة دوره الفعال في عملية الإصلاح السياسي والتغيير نحو الأفضل .

جرت العادة ان يطرح تساؤل مركزي في بداية أي مقالة او بحث و هذا ما تفرضه المنهجية العلمية لغرض تحديد البوصلة و السؤال هنا باختصار (لماذا تلجا الدول الى فكرة الحوافز الانتخابية)؟ سؤال قصير من حيث عدد الكلمات، و لكن دلالاته مهمة و مؤثرة .

و قبل الدخول في الاجابة ممكن العودة الى فكرة الحوافز المالية الممنوحة على مر التاريخ خاصة في الدول الديمقراطية و نشاتها الاولى، حيث ان الديمقراطية في استعمالات الاولى في اليونان كان يفرض نصاب مالي لمن يحق له التصويت لإعطاء اهمية للصوت الانتخابي لذلك يحرم الفقراء و يفسح المجال للأغنياء ، و يحرم العبيد ، لذلك الديمقراطية اليونانية طبقية و للمال اثر واضح في ممارسة الانتخاب و رسم الحياة العامة فيها .

و يؤكد استاذنا الدكتور غانم محمد صالح في كتابه (الفكر السياسي القديم و الوسيط) لتوضيح طبيعة النصاب المالي و جدلية الترغيب و الترهيب في النظام الديمقراطي مقارنة بالنظام الاوليكارشي، و يوضح مقترح ارسطو التوفيقي في تعامله بين الفقراء و الاغنياء بخصوص المشاركة السياسية، و ينقل عن ارسطو ما نصه (تقرر النظم الديمقراطية مكافأة حضور لتشجيع الفقراء على المواظبة على اجتماعات الجمعية الشعبية، بينما توقع غرامة - في النظم الأوليكارشية - على الأغنياء لإجبارهم على عدم التخلف عن اجتماعات هذه الجمعية. أي ان النظم الديمقراطية تعمل على إشراك كل الفقراء في مناقشة الأمور العامة فتكافئهم على الحضور في الجمعيات الشعبية دون أن تهتم بإلزام الأغنياء بالحضور، بينما النظم الأوليكارشية تجبر الأغنياء على الاشتراك في مناقشة الأمور العامة فتقرر فرض غرامة على كل من يتغيب

منهم عن الاجتماعات العامة كما أنها لا تهتم بحضور الفقراء فلا تفرض الغرامة على من يتخلف منهم، كذلك لا تعوضهم على الحضور، بل وقد تحرمهم من حق المساهمة في الحياة السياسية)، لذلك يستبعد ارسطو ليس فقط العبيد من ادارة المدينة بل يستبعد ايضا (التجار و الصناع و الفلاحين) كونهم يقومون بخدمات لا تختلف عن الخدمات التي يؤديها العبيد ، في حين يعتقد ارسطو ان المواطن يجب ان يكون في سعة من العيش تغنيه عن الأعمال اليدوية وتهيئ له فرصة التفكير والتأمل في أمور المدينة .

لذلك مما تقدم يتضح ان وجود فكرة الحوافز الانتخابية هي ليست فكرة جديدة ، بل العكس من ذلك وجدت منذ اليوم الاول لاستعمال الديمقراطية و ان فكرة فصل (الديمقراطية عن المال و تأثيره شبه مستحيل)، لكن المال في احيان يكون مساند و وسيلة لتحقيق الغاية من وجود الانتخاب ، و في احيان اخرى يكون المال الغاية ذاتها.

لذلك الترغيب ممكن جدا في النظام الديمقراطي، فكلما زادت المشاركة زادت الفاعلية و اقتربت النتائج من رغبات الناس الحقيقية، و لكن فكرة الترهيب غير ممكنبالمطلق، كون الديمقراطية سوف تفقد اهم عناصرها (الرضا و القبول)، لذلك لا ضير من تقديم حوافز انتخابية بشرط عدم الاختلال بالتوازن و تكافئ الفرص بين المواطنين، على سبيل المثال لا الحصر فكرة اعطاء قدم او شكر و تقدير كحافز انتخابي لا يحقق العدالة و تكافئ الفرص لان ليس جميع المواطنين موظفين يستفادون من هذا الحافز ، بمعنى واحدة من اهم اشتراطات الحوافز الانتخابية استفادة الجميع بنفس الدرجة و المستوى .

و للإجابة عن السؤال المركزي الذي ذكر في البداية (لماذا تلجا الدول الى فكرة الحوافز الانتخابية) ؟ الاجابة تحمل نوعان من الدول، قد يكون مكافئة لاستمرار المشاركة الفاعلة (للدول التي فيها المشاركة مرتفعة)، و قد تكون مكافئة لرفع نسبة المشاركة الضئيلة (للدول التي فيها المشاركة ضعيفة)، الفرق بين الاثنين كبير، في الحالة الاولى هناك ثقة كبيرة بين المواطن و العملية السياسية و الذهاب طوعي لصندوق الانتخاب مع توفر القناعة، في حين ان الحالة الثانية تشير الى ازمة ثقة كبيرة و الذهاب سوف لن يكون طوعي بل لأغراض مصلحية خالية من القناعة، لذلك المعالجة الثانية ستكون وقتية و قد تصيب او تخيب، في حين ان الاولى معالجتها دائمية و الاغلب الاعم نتائج الحوافز الانتخابية فيها ستكون ناجحة و مؤثرة .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة